

إعادة النظر في المنهج المدرسي لمادة التاريخ في إطار إصلاح الأهداف الاستراتيجية للتعليم العام

أ. علي محمد جهان

كلية الآداب - جامعة مصراتة

تتناول هذه الورقة المشاكل المزمنة لمقررات مادة التاريخ التي تدرس في المدارس الليبية نتيجة لانحرافات في أهداف التعليم العام، على اعتبار أن مقرر التاريخ ما هو إلا جزء من منظومة مترابطة يقوم عليها التعليم العام، الأمر الذي جعل معالجة مشاكل هذا المقرر بعزلة عن تناول مشاكل التعليم العام غير ممكنة، لذا فقد قامت هذه الدراسة على أربعة محاور؛ المحور الأول فقد خصص لتشخيص الإشكاليات المتعلقة بالتعليم العام ومقرر التاريخ على المستوى الإسلامي والمحلي، أما الأقسام الثلاثة الباقية فقد تناولت الخطوات التي يجب القيام بها لإصلاح التعليم العام ومقرر التاريخ من أساس الأهداف حتى الهيكلية العامة المفترضة في إطار المعايير العلمية والتربوية للتعليم العام والظروف المحلية للمنطقة من ثقافة واحتياجات المجتمع الليبي.

أولا // تشخيص الإشكاليات التي قامت عليها الدراسة:

اقترح الحلول لا بد وان يكون مرتكزا على تشخيص دقيق للمشكلة، ومن هنا لا بد من تحديد دقيق . قدر الإمكان . للإشكاليات وأسبابها التي يعاني منها التعليم العام ومقرر التاريخ في العالم الإسلامي عامة وليبيا . التي هي جزء لا يتجزأ منه . بصفة خاصة.

أ . إشكالية أهداف التعليم العام في الدول الإسلامية:

تعتبر أهداف التعليم العام والمنهج المدرسي للتاريخ . على وجه الخصوص . العامل الأساسي في تكوين الإطار الفكري للمجتمعات؛ فالذي يصمم الأهداف هو الذي يتحكم في تشكيل الشخصية العامة للمجتمع.

والمزجج في الأمر هنا إن الذي وضع الأهداف العامة التي بنيت عليها مناهجها منذ قرون من الزمان هم أعداء الوطن والدين⁽¹⁾، فمنذ أن ولد التعليم النظامي الحديث مع بداية القرن التاسع عشر ولد مشوها، لقد قامت المدرسة الحديثة في مصر على ما خطط له خبراء الغرب، وما تشربه معظم

(1) إسماعيل أحمد عمارة، الجذور التاريخية للظاهرة الاستشراقية، ص 55، 54.

طلبة البعثات في فرنسا، صحيح إن مدارس مُجد علي اهتمت بتطوير النواحي العلمية، لكنها جلبت في طياتها ظاهرتين كان لهما أثر كبير على الميدان الفكري والتربوي في العالم الإسلامي، وهما؛ الفصل بين التعليم الديني والمدني، والتيار الإستغرابي الذي أضاف صدعا جديدا في جسم المجتمع الإسلامي.

لكن المحنة الكبرى للتعليم العام في العالم العربي والإسلامي كانت مع بداية القرن العشرين عندما بدأ التدخل الأوروبي المسيحي السافر في مناهج التعليم، خاصة بعد مؤتمر سان ريمو سنة 1920م، لقد شهدت السنوات القليلة التي أعقبت المؤتمر تطورات خطيرة هددت الكيان الثقافي والفكري للأمة الإسلامية تمثلت في الظهور المتزامن للكيانات السياسية العلمانية في كل من تركيا وإيران والهند، كما وقعت المناطق العربية تحت الاحتلال المباشر أو الانتداب الأوروبي، كان نتاج ذلك أن ظهر جيل من الأتراك يعتقدون أن سبب تخلفهم هو ارتباطهم الشرقي، وظهر من بين أبناء العرب من يعتقد جازما بأن سبب تخلف العرب هم العثمانيين، وظهر من بين الإيرانيين من ينادي بضرورة قطع كل صلاتهم بجيرانهم وتوطيدها بالغرب إن أرادوا بناء دولة متقدمة في إيران!!... على ضوء هذا الوضع المرعج بنيت مناهج التعليم التي لا تزال تدرس في مدارسنا حتى يومنا هذا؛ نطمع لأبنائنا بأيدينا السم المغلق بالحلوى بعد أن كان الأجنبي يجهد نفسه في إرسال المدرسين من المستشرقين والتنصيريين.

ب. إشكاليات منهج التاريخ:

المنهج المدرسي لمادة التاريخ. ومنذ بدايات القرن العشرين. هو من أكثر مناهج التعليم العام استهدافا من قبل الساسة والمخططين الاستراتيجيين الغربيين والحكومات المحلية المرتبطة بهم على السواء، فقد وجدوا في هذا المنهج وسيلة سهلة لمسح هوية الأجيال المتتابة من المسلمين، واستبدال ذلك بأفكار مشوهة تخدم سياساتهم، وبالتالي إعداد كوادر تربوية محلية تقوم بتبني هذه الأفكار والاستماتة في الدفاع عنها⁽¹⁾، وللأسف الشديد نجحوا إلى حد كبير في هذا المجال، لذا فإننا لا نستغرب اليوم أن نجد من بين أبناء المسلمين من يسخر ويحارب النظم الإسلامية التي تقوم بحفظ التوازن في المجتمع الإسلامي، ومن بين هؤلاء من يدعو. وبحماس كبير. إلى تقليد المدنية الغربية في كل شيء للأخذ بأسباب التقدم.

ج. إشكاليات التعليم العام في ليبيا:

ترجع معظم أسباب إشكاليات التعليم العام في ليبيا إلى تراكمات التطور التاريخي لهذا القطاع

(1) جمال عبد الهادي ووفاء مُجد، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ، ص 11.

منذ نشأته في القرن التاسع عشر؛ فعندما أنشئ التعليم النظامي في ليبيا كان تلبية لاحتياجات الدولة العثمانية من ضباط الجيش والموظفين ولم يكن انطلاقاً من احتياجات المجتمع المحلي⁽¹⁾، وبعدهما احتل الإيطاليون ليبيا بداية القرن العشرين عملوا على طليئة التعليم المحلي وتسخيره لخدمة أهداف الاحتلال الإيطالي⁽²⁾، وبعد استقلال ليبيا سنة 1952م قامت الحكومة المحلية باستيراد نظام تعليمي متكامل من مصر؛ فبدأننا نطبق على أنفسنا نظاماً صمم على ظروف غيرنا، ولم يكن متوافقاً مع الاحتياجات المحلية إلا في محو الأمية، ثم قام الانقلابيون بعد سنة 1969م بتمنيع أهداف التعليم العام، وسخروها في خدمة قضايا معظمها لا تمت إلى الواقع أو احتياجات المجتمع الليبي، وهذا النظام لا يزال منفذاً حتى الآن⁽³⁾، من هنا يحق لنا أن نقول إن النظام التعليمي العام المنطلق من احتياجات وثقافة المجتمع لم يتم حتى الآن في ليبيا، مما جعل مخرجات التعليم تذهب في غير المصلحة العليا اللازمة لتنمية المجتمع.

د. مشكلات المنهج المدرسي لمادة التاريخ في ليبيا:

إذا دققنا في إشكاليات منهج التاريخ المنفذ حالياً في المدارس الليبية سواء من حيث الاستعراض أو من حيث الآثار سنالاحظ تجاوزات خطيرة فاقت في خطورتها ما لمناهج التاريخ في المناطق الإسلامية الأخرى، إذ أن الهدف البعيد تم إخفاءه بعناية كبيرة مراعاة لحساسية وطبيعة المجتمع الليبي المتدين والمتجانس إيديولوجياً، ومن خلال كتب منهج التاريخ المقررة في المراحل المختلفة من مدارسنا نستطيع تحديد العديد من الإشكالات والملاحظات:

معظم أهداف المنهج مركزة على ترسيخ أيديولوجية الدولة على حساب مصداقية المادة العلمية، حيث تم استغلال الحقائق العلمية والقيم الخلقية النبيلة في تسويق وتقرير أفكار سياسية تركز على تمجيد الفرد الواحد والفكر الواحد⁽⁴⁾، على سبيل المثال، كتاب التاريخ المقرر على الصف التاسع أهدافه البعيدة. على عكس ما هو مشاع. تعتبر من أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني للاستفادة من دراسة التاريخ، حيث يؤكد على غرس القيم الخلقية وتنمية الحس الوطني والقومي وتأسيس روح التضحية والفداء لدى المتعلم.. لكن مخطط المنهج استغل كل هذه الميزات في تسويق أفكار سياسية

(1) فرانثيسكو كورو، ليبيا أثناء الحكم العثماني الثاني، ص 99-101.

(2) رولاند دي ماركو، طليئة التعليم المحلي الحكومي في المستعمرات الإيطالية، ص 19-23، 43-49، 91-97.

(3) مكتب توجيه الاجتماعات، مذكرة في الطرق الخاصة، ص 7 (لاحظ النقاط 1-4 من أهداف التاريخ).

(4) يراجع في هذا المجال كتابات من ابتلاهم الله من اخواننا التربويين الذين وقعوا تحت ابتزاز النظام السابق حول فلسفة المجتمع كأساس للمنهج التعليمي، مثلاً: المبروك عثمان احمد وآخرون، أسس المناهج التعليمية، ص 31، 32.

بعيدة كل البعد عن هذه القيم.

الأهداف العامة للمنهج تتجه اتجاهها واضحا للفصل بين العروبة والإسلام، وذلك بتعمد تكرار كلمة العرب بشكل يؤدي إلى استفزاز عناصر أخرى في المجتمع، إضافة إلى مخالفتها للحقائق العلمية التاريخية. انظر مثلا عناوين الفصول في كتاب التاريخ المقرر على الصف الخامس وكذلك الصف الأول الثانوي، وأيضا العبارات الكثيرة المغلوطة في كتاب الصف السابع.

هناك كثير من الاتجاهات في كتب منهج التاريخ تؤدي إلى إبعاد الأجيال عن الدين، ومن تم توجيههم نحو وجهات أخرى متفرقة، ويتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية:

الوحدة الأولى من كتاب التاريخ المقرر على الصف الرابع تتعارض في باطنها مع ما جاء في القرآن الكريم، وتمهد لزرع العقيدة الإلحادية القائمة على عمل الصدفة والطبيعة في إيجاد الكائنات. الفقرات المدسوسة بين طيات المنهج التي تطعن في رموز الإسلام، ويتضح هذا جليا في تاريخ الصف السادس عند تعرض المنهج للحديث عن يوم السقيفة ومعركة الجمل وصفين، وذلك للاستغناء من حق أشخاص المفروض أن يكونوا محل فخر واحترام الأجيال.

سعي المنهج للحظ من قدر الدولة العثمانية المسلمة، والإصرار على إبرازها للمتعلمين بصفة الاحتلال والظلم والتخلف وإنهم أتراك، مع طمس محاسن هذه الدولة، وإن تعرض لها المنهج فعلى استحياء، ولا يزيد عن كونها قوة عسكرية واجهت الصليبيين وأغفلوا وصفهم لها بدولة الخلافة وإبراز الأعمال المجيدة لهذه الدولة في الدفاع عن قضايا الأمة، تعتبر هذه النقطة مهمة جدا لأنها تعكس مدى الحقد الأوروبي المستمر على هذه الدولة، وأن أهداف التعليم العام في العالم العربي والإسلامي التي وضعت عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى لا تزال فعالة في مناهجنا المدرسية حتى اليوم.

هذه مجرد أمثلة لبعض ما احتواه المنهج من سقطات قد لا ينتبه إليها الكثير منا، ولكنها من ناحية تربوية - وعلى المدى البعيد - تغرس في الذاكرة الجمعية للأجيال قيمة أخلاقية ضارة بمستقبل الأمة واستقرارها.

هناك سقطات تربوية وفنية كبيرة في معظم مناهج التاريخ المقررة في مدارسنا، ومن أهم ملامح تلك الأخطاء:

عدم تناسب ما هو مقرر من المنهج مع العمر العقلي للمتعلمين. لاحظ - مثلا - محتويات كتاب التاريخ المقرر على الصف الرابع عدا الوحدة الأولى، وكذلك المقرر على الصف التاسع والأول الثانوي، في هذا الإطار سنلاحظ أيضا عدم مراعاة مفردات المنهج لمحصلة المتعلمين من المواد الأخرى

الموازاة خاصة مادة الجغرافيا؛ ففي منهج الصف الرابع توجد مادة علمية تعتمد في دراستها واستيعابها على مهارة قراءة الخرائط ومناطق المطلوب من التلميذ معرفتها، وهو لم يدرس الجغرافيا بعد. وجود خلط كبير جدا في مفردات منهج التاريخ المقرر على الصف السابع، إضافة إلى ضبابية المعلومات وغموضها في نفس الكتاب.

تعدد التقاويم المستعملة في توثيق المادة التاريخية وتضاربها في الكتاب الواحد. بل في الموضوع الواحد، يظهر هذا بوضوح في الكتب المقررة على الصفوف السادس والسابع والثاني الثاني، حيث نجد الكاتب يؤرخ بالتقويم الميلادي تارة والمجري تارة أخرى، هذا عدا البدائل الأخرى للمسميات من إفرنجي ومسيحي ووفاة الرسول وميلاد الرسول!!؛ كل هذا في موضوع واحد مما يربك المتابعة الزمنية لدى المتعلم ويقتل عنده الحس بالتقدم الزمني للأحداث التاريخية⁽¹⁾.

تقليدية المناهج بصفة عامة، جعلت المنهج المدرسي للتاريخ متخلفا عن مواكبة حركة التقدم العلمي والفني الذي يشهده المجال التربوي في العالم⁽²⁾.

ثانيا // الحل المقترح لأهداف وهيكلية التعليم العام في ليبيا:

هذا المحور يتعلق مباشرة بالتعليم العام، لذا يجب التطرق لمفهوم التعليم العام قبل التعرف على أهداف الدول من وراء هذا النوع من التعليم.

أ. مفهوم التعليم العام:

يقصد بالتعليم العام هو ذلك النوع من التعلم الممنهج الذي يقدم المواد الدراسية لجميع أفراد المجتمع حتى سن محددة، من هنا يبرز الفرق بين هذا النوع من التعليم والتعليم الخاص والتعليم المتخصص؛ فالتعليم الخاص هو الذي تتبناه جهة معينة على شريحة محددة من المجتمع، وأهداف هذا النوع من التعليم قد تقترب أو تبتعد عن أهداف التعليم العام ولكنها تشترك معه في الأهداف الأساسية التربوية، أما التعليم المتخصص فهده الأساسي هو إكساب المتعلم المهارات والمعارف المختلفة في مجال علمي أو مهني محدد، وهذا النوع من التعليم غالبا ما تكون مراحله مترتبة أو مبنية على مراحل التعليم العام⁽³⁾.

لقد اختلفت الدول في تسمياتها للتعليم العام؛ فبعض الدول تسمية التعليم الإلزامي أو

(1) كتب التاريخ المقررة في المدارس الليبية من الصف الرابع حتى الصف الثالث الثانوي، ط العام الدراسي 2009 - 2010

(2) يراجع: المبروك عثمان أحمد وآخرون، أسس المناهج التعليمية، ص 10 - 16.

(3) يراجع: محمد عفيفي، التربية والتغير الثقافي، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة، 1962م) ص 82، 86.

الإجباري ، البعض الآخر التعليم الأساسي...الخ....، وإن كان بعض الدول . خاصة الغنية منها - تميز بين إلزامية التعليم والتعليم العام؛ فالتعليم العام يكون إلزاميا عند تلك الدول حتى سن أو سنة دراسية محددة ثم تستمر مراحل التعليم العام حسب اختيار الفرد، ولكن جميع الدول - وإن اختلفت مسمياتها للتعليم العام - تشترك في أهداف عامة لهذا النوع من التعليم ، كما أن هناك أهداف خاصة تتعلق بتوجهات الدولة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية (1).

ب. أهداف الدول من وراء اهتمامها بالتعليم العام:

تسعى دول العالم على مختلف اتجاهاتها وإمكانياتها إلى الاهتمام بالتعليم العام وتوجيه أهدافه وفق توجهاتها وخططها الإستراتيجية البعيدة المدى، وفرضه على جميع أبناء المجتمع تحت سن محددة رغم النفقات والتكاليف الباهظة التي تخصصها الدول للصرف على التعليم العام، فلماذا تكلف دول العالم نفسها بصرف المبالغ الضخمة على التعليم العام والسعي لجعله إلزاميا حتى سن معينة؟، وهل هذا النوع من التعليم هو حق للمواطن على الدولة أم هو واجب مفروض لا بد للمواطن القيام به لمصلحة الدول؟، للإجابة على هذه التساؤلات يتوجب علينا البحث عن الأسباب المتمثلة في الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء هذا العمل، ولكي تتضح أهمية تلك الأهداف فمن الممكن تصنيفها مبدئيا إلى أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية وعلمية.

1- الأهداف السياسية:

معظم الدول تسعى إلى تقوية سلطتها في الداخل، وتدعيم كيائها وتوجهاتها، وتوحيد جهودها لمواجهة الأخطار المختلفة ، من هنا فقد رأت الكيانات السياسية في التعليم العام أعظم وسيلة لتحقيق هذه الأهداف في المدى البعيد؛ فالتلميذ الصغير الذي يبلغ من العمر اليوم ست أو سبع سنوات سيصبح عمره بعد 20 سنة 27 سنة، والإنسان في مثل هذه السن يعتبر من أهم الشرائح المؤثرة على استقرار الدولة ونموها في جميع المجالات، لذا يسعى مصممو مناهج التعليم العام إلى وضع الأهداف البعيدة على نحو يضمن تشكيل الشخصية المطلوبة لهذا الإنسان بعد 20 سنة، وبالتالي توجيه المجتمع بأكمله نحو هذا الهدف.

2- الأهداف الاجتماعية:

التدريس أو التعليم هو جانب من جوانب التنشئة الاجتماعية للإنسان ، إذ أن المدرسة هي

(1) لطفية القيادي، دراسات تربوية، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع (مصراتة، 1986م) ص59.

الأسرة الثانية للتلميذ ، فهي الوعاء الذي تنصهر فيه الأفكار والطبقات والعادات ، فتتبلور فيها عادات وأفكار اجتماعية موحدة يتشربها كل تلاميذ المدرسة، من هنا فإن تحقيق التوافق بين عناصر وأفكار وعادات أبناء المجتمع من أهم أهداف الدول⁽¹⁾؛ إذ أن الدولة الوطنية الحقيقية يهتماً جداً توافق المجتمع الذي هو أهم عوامل الاستقرار واستثبات الأمن ، وتؤكد هذه الأهمية عند الدول التي يتكون شعبها من العديد من القوميات أو الديانات، أو تلك الدول التي تعاني من التنافر الاجتماعي الناتج عن القبلية أو التفاوت الطبقي.

3 - الأهداف الاقتصادية:

التعليم العام هو الأساس المشترك الذي تقوم عليه كل أنواع التعليم المتخصص في مختلف المجالات الإنسانية والفنية والمهنية والعلمية ، ذلك النوع من التعليم الذي يؤمن للمجتمع الكوادر اللازمة للبناء والتطوير المتوازن ، من هنا فإن الأساس المشترك يوقر وقتاً وجهداً وموارد على الدولة فيما إذا ما أرادت إعداد كل كادر متخصص على حدة.. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الأساس المشترك الذي نشأ عليه جميع أفراد الكوادر المنتجة في المجتمع على مختلف تخصصاتها يوسع فرص التفاهم والتعاون بين القطاعات المختلفة في المستقبل، إضافة إلى أن الاستقرار والتآلف الناتج عن هذا التفاهم يتيح لأبناء المجتمع الوقت الكافي للترغغ للبناء والنماء وتحسين الاقتصاد ، بدل الانشغال في نزاعات وخلافات قد تؤدي إلى صراع يأكل الأخضر واليابس ويستنزف مقدرات الدولة، فضلاً عن تعطيل استغلالها.

4- الأهداف الدينية والقومية:

الديانات والقوميات لها مبادئ وأهداف وآمال تدعوا إليها ، لذا فهي تسعى لإثبات وجودها وتكوين قوتها بكسب التفاهم الناس حول هذه المبادئ والقيم ، والعمل على نشرها والدفاع عنها ، والدول هنا تحاول استغلال الدين والقومية لتحظى بصفة الشرعية والاحترام بين أفراد شعبها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تحاول السيطرة على تداعيات الاختلاف الديني والقومي، لذا فإن تنشئة جيل موحد الاتجاه في هذه الناحية من أهم الوسائل للقضاء على التطرف الديني والتعصب القومي داخل مجتمع الدولة، وتوافق نتائج هذا الهدف بين جميع أفراد المجتمع من شأنه تأمين عوامل الانسجام بين الشرائح المختلفة والأجيال المتتالية . أيضاً . في ذلك المجتمع، وبالتالي انتعاش روح الابتكار والاحترام

(1) يراجع: مُجد عفيفي، التربية والتغير الثقافي، ص 86، 104.

المتبادل بين أفرادهم.

5 - الأهداف التربوية والخلقية:

تتلخص هذه الأهداف في رسالة التربية السامية المتمثلة في بناء الإنسان الصالح للتفاعل مع تحديات البيئة ، وذلك بمساعدة التلميذ على النمو المتوازن والمتكامل جسدياً وعقلياً واجتماعياً ووجدانياً ، وإعداده لاستقبال الحياة العملية ومواجهة تحديات البيئة واستثمارها والإسهام في حمايتها.

6 . الأهداف العلمية:

تهدف جميع الدول من وراء الاهتمام بالتعليم العام إلى تكوين أساس قوي وسليم تنطلق منه كل التخصصات العلمية اللازمة لتأمين احتياجات المجتمع من كوادرات علمية وتقنية ورياضية وطبية وغيرها، ومثل هذه التخصصات إن فقدت الأساس السليم الذي يؤمن ارتباط هذه الخبرات بالوطن والإنسانية، إضافة إلى مبدأ التكامل بين العلوم، بدون هذا الارتباط فإن ضرر العلم على الوطن والإنسان يصبح أكبر من نفعه، فالعلم سلاح دون حدين إن لم يصادف يداً أمينه فالجهل أفضل منه!
ج. الأهداف الإستراتيجية للتعليم العام في ليبيا:

من منطلق التصنيف السابق للأهداف من الممكن صياغة أهداف التعليم العام الذي سيقوم عليه أساس المجتمع الليبي الجديد في عدة نقاط:

غرس روح التعاون والأخلاق الفاضلة لدى التلميذ في إطار التعاليم الإسلامية السمحاء البعيدة عن التطرف في الغلو والتسيب.

تقوية روح الانتماء للإسلام باعتباره الرابط الأساسي الذي يجمع بين عناصر المجتمع الليبي، وكذلك للعروية من خلال التدريب على القراءة والكتابة بطريقة سليمة وتقوية موهبة التذوق الأدبي لجماليات اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم والشعائر الإسلامية.

وضع أساس علمي سليم للتفكير المنطقي المنظم، وتقوية إدراك العلاقات الرياضية، واكتساب مهارة القياس والرسم الهندسي من خلال التدرج في قواعد العلوم الرياضية والهندسية.

تنمية القدرة على تفسير الظواهر الفيزيائية والكيميائية والعضوية التي يواجهها الإنسان في حياته اليومية بالمنطق العلمي السليم القائم على التجارب والملاحظة العلمية.

المساعدة على فهم الظواهر الطبيعية المحيطة بمكان الإنسان بدءاً من المسكن والقرية وانتهاءً بالمحركات الكونية، وما يتعلق بذلك من ظروف طبيعية وبشرية.

الاستفادة من أحداث الماضي باكتساب الخبرات وتنمية المقدرة على التفسير والتحليل والنقد،

وتنمية روح الاعتزاز بالميثاق الحضاري للوطن.

تقوية اللحمة الوطنية، وتنمية روح الاعتزاز بالوطن والتحرير على صيانة مرافقة والتضحية بالغالي والنفيس في سبيل حمايته.

تنمية روح التفاهم فيما بين أبناء الوطن، وكذلك مع شعوب العالم الأخرى من خلال تعلم اللغات الحية أو التي لها أهمية خاصة في هذا المجال.

تنمية موهبة التذوق الفني المنظور والمسموع والمحسوس من خلال مواد التربية الفنية والموسيقية والأشغال العامة.

وضع أساس يحمي اقتصاد الأسرة مستقبلا من خلال مواد التدبير المنزلي والحياكة والتنشئة الاجتماعية التي ينبغي أن تقرر بمدارس البنات.

وضع أساس الاستجابة التلقائية للأحداث الطارئة وذلك بتنمية الحس الأمني والوقائي استعدادا لمواجهة الأخطار الناتجة عن الكوارث المختلفة قبل وقوعها، والمعالجة الجماعية للأمر بعد وقوع الحدث، وذلك بتقرير مادة (الحماية المدنية) ضمن مقررات التعليم العام منذ السنة الأولى وحتى آخر مرحلة.

الاهتمام بالنمو الجسمي المتكامل بما يتناسب ومراحل العمر الزمني للتلميذ من خلال وضع منهج علمي مدروس لمادة التربية الرياضية.

د. الهيكلية المقترحة لمواد ومراحل التعليم العام في ليبيا:

على ضوء الأهداف الإستراتيجية للتعليم العام فإنه يمكن تحديد المواد المقررة في التعليم العام وتصنيفها في خمس مجموعات كالتالي:

المواد الدينية: وأساسها علوم القرآن والحديث ومنها التربية الإسلامية.

المواد اللغوية: اللغة العربية وعلومها، اللغات الأجنبية والمحلية.

المواد العلمية: الرياضيات والعلوم.

المواد الاجتماعية: التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والحماية المدنية والاقتصاد المنزلي.

مواد النشاط: التربية الفنية والتربية الرياضية والقراءة الحرة.

أما مراحل التعليم العام فإنني أقترح الرجوع إلى النظام الذي كان قائما قبل سنة 1986م القائم على الشهادة الابتدائية والمدارس الإعدادية المركزية، رغم مناداة بعض الباحثين بعكس ذلك⁽¹⁾ ومن

(1) لطفية القيادي، دراسات تربوية، ص 74، 75.

الأسباب التي تدفعنا اليوم إلى العودة لذلك النظام:

إن هذا النظام هو الأنسب من الناحية التربوية؛ فهو يؤمن التنشئة الاجتماعية السليمة للتلميذ عن طريق تدرج إقحامه في المجتمع، ذلك التدرج الذي يبدأ من البيت إلى المدرسة الابتدائية (مدرسة الجيران)، إلى المدرسة المركزية الإعدادية (مدرسة القرية)، إلى المدرسة الثانوية على مستوى المدينة.

إن هذا النظام هو الأنسب لظروف المجتمع الليبي الطبيعية والفكرية، نظرا لانخفاض الكثافة السكانية والخصائص الفكرية للمجتمع الليبي، إضافة إلى اقتصاديته.

هذا النظام أكثر توافقا مع الأنظمة التعليمية المعمول بها في العالم، مما يسهل على الطلبة الليبيين الالتحاق بمدارس الجاليات الأخرى في الخارج والعكس.

ثالثا // مقترح إصلاح الأساس المنهجي لمادة التاريخ في ليبيا:

التاريخ يهتم بدراسة علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية والاجتماعية في الفترات الماضية؛ لذا فإن دراسة التاريخ تقدم للتلاميذ خبرات الأجيال السابقة، وما قامت به تلك الأجيال من أعمال مجيدة ومواقف مشرفة ومواجهات لتحديات مشتركة تغرس في نفوس هؤلاء التلاميذ الفخر بهؤلاء الأجداد والاعتزاز بالولاء للوطن، وبالتالي إذابة ما قد يوجد من فوارق عنصرية وطائفية بين أبناء الوطن الواحد، وتقوية أواصر المحبة للوطن والولاء له والتعاون على تحقيق الهدف المشترك، وبالتالي تفويت الفرصة على أعداء الوطن الذين يحاولون جاهدين استغلال تلك الفوارق في إثارة الفتن المقيتة التي تأكل الأخضر واليابس وتهدد وحدة الوطن وكيانه، لذا فإن وضع أي منهج مدرسي للتاريخ يجب أن يكون وفق أسس تربوية علمية مختارة بعناية فائقة، حيث تقوم هذه الأسس بتحديد شكل الأهداف المطلوبة التي ستبنى عليها وحدات هذا المنهج في مراحلها المختلفة، ومكمن الخطورة هنا - كما علمنا سابقا - أن الأهداف المحددة في هذه المرحلة هي التي تتحكم في إظهار الشكل المطلوب للمجتمع بعد ربع قرن من الزمان، من هنا فإن أسس المنهج المدرسي للتاريخ يجب أن تكون مبنية على الآتي:

أ . من الأهداف الإستراتيجية لتدريس مادة التاريخ:

وهي تلك الأهداف التي تحدد نظرة المجتمع ككل للمنهج المدرسي لمادة التاريخ، ومن أهم تلك

الأهداف:

تزويد التلاميذ بالخبرات الاجتماعية المتنوعة.

تنمية روح الاعتزاز بالوطن والولاء له، وتحفيز استعداد التلاميذ لبذل الجهد والتضحية في سبيل

حمانيته والنهوض به، وتبصيرهم بالأخطار التي تهدده في الداخل والخارج.

تنمية الشعور بالانتماء للأمة العربية والإسلامية، وتعميق الإحساس بأهمية الوحدة والتوافق، وفي المقابل خطورة النزاع على كيان الأمة وموروثها الحضاري.

تنمية روح التعاون الإنساني لدى التلاميذ، وترسيخ روح العدالة الاجتماعية وقيمة الحرية ومبدأ الفضيلة والتعاون لاستعادة أمجاد الأمة.

تنمية روح التفهم لدى التلميذ، واحترام الرأي الآخر للحفاظ على الاحترام المتبادل، والتمسك بمبدأ المساواة بين شعوب العالم، تحقيقاً لتنمية مقدرة التلميذ على التفاعل مع المجتمعات الأخرى، والمساهمة الفاعلة في صيانة السلم بين شعوب الأرض مستقبلاً⁽¹⁾.

ب . الأسس التي يجب أن تبنى عليها أهداف منهج التاريخ:

المنطق العلمي يحتم علينا بأن أي منهج يجب أن تبنى مفرداته على أهداف محددة، وأهداف منهج التاريخ منطلقها الأساسي فلسفة المجتمع وتطلعاته من وراء تدريس التاريخ، لذا فإن وضع هذه الأهداف لا بد أن يتم بعناية ودقة لأنها هي التي تتحكم في تشكيل توجهات المجتمع خلال السنوات القادمة، ولكي تتحقق هذه الدقة في تحديد الأهداف والتحكم في صياغتها لا بد أن تنطلق من الأسس التالية:

ضرورة أن يكون المصدر الأساسي لأهداف المنهج والمادة التاريخية هو ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية، على أساس أننا مجتمع مسلم، والتسليم بما جاء في هذه المصادر هو أساس عقيدتنا⁽²⁾، ولا يعني هذا أبداً رفض كل ما أقرته الدراسات العلمية في هذا المجال ما لم يتعارض مع عقيدتنا الإسلامية ظاهراً وباطناً.

يجب مشاركة العديد من الأطراف المعنية بالمجتمع في وضع أهداف المنهج المدرسي للتاريخ على وجه الخصوص ومواد الاجتماعيات عموماً، ومن الأطراف التي ينبغي أن تكون نخبه منها حاضرة في هذا الأمر؛ صناع القرار في المجتمع، المعلمون، الأجهزة الفنية في قطاع التعليم، أولياء الأمور ذوي الخبرة في هذا المجال.

ضرورة أن تتوفر في المشار إليهم في النقطة السابقة متطلبات الثقة من أمانة ووطنية وخبرة كافية في مجال التعليم والتربية، لأن هؤلاء سيقومون بالتخطيط لبناء مجتمع ستظهر معالمه بعد مضي ربع قرن من الزمان.

(1) مكتب توجيه الاجتماعيات، مذكرة في الطرق الخاصة، ص7.

(2) يراجع: عارف البرجس، التوجيه الإسلامي للنشء في فلسفة الغزالي، ط2، دار الأندلس (بيروت، 1983م) ص 61-65.

توضع أهداف المنهج على أساس نظام الوحدات القائم على التوازن بين المادة العلمية وحاجات المتعلمين وفلسفة المجتمع⁽¹⁾.

يجب أن تتوفر في الأهداف خاصية المرونة ما يمكنها من إخضاع المنهج المبني عليها للتجريب على عينة محدودة قبل تعميمه، وقابليته للتعديل وفقاً للمتغيرات والظروف الناتجة عن التطورات في المجتمع دون المساس بالإطار العام للمنهج.

يجب أن تبنى الأهداف وفق قيم مجتمعنا الليبي وظروفه وإمكانيات مدارسنا؛ بأن تكون منطلقة من فلسفة المجتمع وطبيعة المادة والتطور العلمي والتقني وواقع الأهداف ومراعاتها لمتطلبات طرق التدريس وخطواته.

توافق أهداف المنهج مع الأهداف العامة للتربية السليمة المتكاملة.

أن تركز أهداف المنهج على تنمية شعور التلميذ بالانتماء إلى الوطن، والاعتزاز والافتخار بالانضواء تحت لوائه كافتخاره بنفسه، وذلك بالتركيز على الأحداث التي تقوي اللحمة الوطنية بين أبناء الوطن على مختلف قبائلهم واتجاهاتهم الفكرية، وتوضيح كيف ذابت تلك الفوارق بين الأجداد أثناء مواجهة العدو المشترك للوطن.

توجيه أهداف المنهج اتجاهها إسلامياً قومياً لإحداث التوازن بين شعور الانتماء للوطن الصغير والوطن العربي الكبير، بتنمية شعور التلميذ بالانتماء للأمة الإسلامية الواحدة، وتعميق شعوره بأهمية الاتجاه نحو تحقيق الوحدة العربية الإسلامية للحفاظ على كيان أمتنا الثقافي والحضاري والسياسي بين أمم العالم المعاصر.

أن توجه الأهداف للاهتمام بالمعاني العامة أكثر من الاهتمام بالحوادث الجزئية، حتى تبقى تلك المعاني في أذهان التلاميذ فتؤثر بالتالي في التفكير والاتجاه العام للمجتمع.

أن تتوجه الأهداف بالمنهج اتجاهها شعبياً؛ بمعنى توجيه الاهتمام بحركات ومقاومة الشعب، وتوضيح دور الشعوب في صناعة التاريخ الوطني والقومي والإنساني.

أن تعمل الأهداف على توجيه المنهج نحو التطبيق العملي للمادة بالإكثار من استخدام الوسائل الحسية واستغلال طاقات التلاميذ ونشاطهم الدراسي.

أن تتجه الأهداف إلى التأكيد على مبدأ التوارث الحضاري بين الأمم والأجيال ترسيخاً لمبدأ

(1) يراجع: المبروك عثمان أحمد وآخرون، أسس المناهج التعليمية، ص 27 - 29.

تطور الحضارة الإنسانية، إذ أن التقدم الحضاري هو ملك للمجتمع الإنساني وليس حكراً على أمة محددة أو شعب معين⁽¹⁾.

ج. المعايير التي يجب أن تراعى في وضع منهج التاريخ:

هناك معايير تربوية وعلمية وفنية يجب مراعاتها أثناء صياغة وبناء مفردات منهج التاريخ، ومن أهم هذه المعايير:

أن توضع المفردات بدقة وفق الأهداف المحددة مسبقاً.

أن تراعى أثناء وضع المنهج تحديات المرحلة أو ما يعرف (بالاتجاهات المعاصرة) التي حتمت تطوير منهج التاريخ، ومن تحديات المرحلة الراهنة:

العناية بتنمية ملكة النقد لدى التلاميذ مع مراعاة احترام الثوابت الشرعية التي تشكل عقيدة المجتمع.

العناية بالأسلوب التكاملي في بناء المنهج والذي يساعد على النمو الشامل والمتكامل فكراً وسلوكاً.

العناية بالتربية البيئية وربطها بالتجارب التاريخية والتوجيهات الشرعية.

العناية بالتعليم الذاتي والتربية المستمرة من خلال تحديات الحياة.

التوسع في استخدام التقنيات المستجدة ومن أشهرها الحاسوب وملحقاته.

الاهتمام بالتاريخ الحضاري الذي يترجم مسيرة الشعوب بدل التأريخ للحكام.

العناية بالتركيز على الأحداث التاريخية التي تقوي اللحمة الوطنية بين أبناء المجتمع، وتحصين

المجتمع من التفرق والانقسام

العناية بأساليب الربط بين الماضي والحاضر أثناء وضع المنهج.

العناية بالمفاهيم للتخفيف من التعقيد في حقائق التاريخ الناتج عن الاستغراق في التفاصيل

والجزئيات.

أن يراعى المنهج في تنظيم مفردات المادة الدراسية قواعد خاصة تشجع التلميذ على الاهتمام

بها ، وتستعمل هنا أساليب التدرج في تقديم المادة العلمية لمناسبتها مع العمر الزمني والعقلي للمتعلم.

أن توجه مفردات المنهج بحيث تؤدي إلى بلوغ الأهداف التربوية السامية المنشودة؛ فكل درس

(1) أحمد حسين اللقاني وبرنس رضوان، تدريس المواد الاجتماعية، ص 31.

أو موضوع لا بد أن تكون له وظيفة تربوية.

أن يشمل المنهج خطوطاً عريضة فقط من المادة العلمية، تلك الخطوط التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف، أما التفاصيل فتحال على المراجع أو يترك للمدرس في دليله كي يتناولها مع تلاميذه وفق ظروف المنطقة والفترة الزمنية المتاحة.

أن يوضح المنهج فائدة دراسة المادة بصورة يفهمها التلاميذ تحفيزاً للمحرك الذاتي لديه وهو العامل الحاسم في العملية التعليمية.

أن يراعي المنهج العمر العقلي والزمني للتلميذ المستهدف، مع مراعاة مستوى تحصيله من المواد الأخرى ذات العلاقة المباشرة بمادة التاريخ.

أن يراعى الاستمرار والتدرج في مستويات المنهج بين الفصول المتتالية وكذلك بين مراحل التعليم العام الثلاث، مع تجنب التكرار ما لم يكن ضرورياً.

أن يهتم المنهج باتصال التلاميذ اتصالاً مباشراً بواقع الظواهر والأشياء وتفاعلهم معها تحقيقاً لمبدأ الفهم الصائب والتنشئة الاجتماعية السليمة والنشاط العام للتلميذ داخل المؤسسة وخارجها.

أن يراعي المنهج وفقاً لأهدافه التي بني عليها استمرارية تغير المجتمع الناتج عن تطور الحياة، وما يترتب على هذا التغير من ظهور خصائص ومشكلات جديدة؛ فيجب أن يكون المنهج مرناً قابلاً للتعديل لمواكبة تلك المتغيرات... ولكي يكون المنهج أكثر مرونة يجب أن تتاح في مخطط تنفيذه الزمني فرص زمنية لدراسة أوجه النشاط التي لا يمكن التنبؤ بها مسبقاً⁽¹⁾.

د. منطلقات الأهداف العامة والخاصة لدروس مادة التاريخ:

وهي تلك الأهداف التي يقوم بتحديدها المختصون تنفيذاً لتطلعات المجتمع المحددة في البند السابق، وهي تستند إلى طبيعة المادة العلمية وقيم المجتمع وظروفه وإمكانياته، ولتنطلق منها. فيما بعد.

الأهداف التعليمية والتربوية للمفردات، ومن أهم هذه الأهداف:

دراسة تاريخ أجدادنا وإبراز أمجادهم.

إبراز الأساس التاريخي للأمة الإسلامية.

تمكين الشعور بضرورة اتحاد الأمة الإسلامية لدفع الأخطار المحدقة بها.

إبراز فضل الأمة الإسلامية على الحضارة العالمية.

(1) أحمد اللقاني وبرنس رضوان، تدريس المواد الاجتماعية، ص 28، 29

تنمية الحاسة الزمنية لدى التلميذ من أجل توضيح مفهوم التطور.

تنمية القدرة على النقد والتحليل.

تدريب التلميذ على ربط الأحداث الجارية بجذورها والمقارنة بينها وبين الأحداث المشابهة في الماضي لتحقيق مبدأ فهم الحاضر على ضوء خبرات الماضي.

إبراز مساوئ الاحتلال الأجنبي والاهتمام بدراسة حركات الجهاد والتحرر.

تنمية المهارات مثل قراءة الخرائط والوثائق وتصميم المخططات الزمنية والتعبير كتابة وكلاما.

تنمية مهارة الاطلاع والقراءة العامة والموجهة نحو هدف محدد.

تنمية إدراك التلميذ لأهمية التراث الحضاري والحفاظ عليه⁽¹⁾.

رابعا // الهيكلية المقترحة لمقررات التاريخ في إطار التعليم العام:

من خلال لائحة المواد المقترحة للتعليم العام عرفنا أن تلك المواد قد صنفت وفق أهدافها العامة إلى خمس مجموعات؛ دينية، لغوية، علمية، اجتماعية، نشاط، ونلاحظ أيضا إن مادة التاريخ قد جاءت ضمن مجموعة المواد الاجتماعية، وهي مواد متداخلة ومتكاملة الأهداف تهتم أساسا بتنمية قدرات الإنسان في التعامل مع المجتمع المحيط، وهذه التنمية يجب أن تتم وفق برنامج ممنهج مرافق لمراحل نمو العمر الزمني ومتوافق مع مستوى العمر العقلي للمتعلم، من هنا وجب توضيح توزيع مقررات التاريخ وفق هذه المعايير ومراعي لمبادئ التدرج والربط المتعارف عليها، ولكن قبل هذا ينبغي توضيح منزلة مادة التاريخ من مواد لتعليم العام.

أ . موقع مادة التاريخ من المواد الأخرى في التعليم العام:

ترتبط مادة التاريخ مع مواد التعليم العام الأخرى بدرجات متفاوتة؛ فإن كان ارتباطها بجميع المواد . ومن بينها المواد العلمية . من ناحية ظروف النشأة ومراحل التطور، نجد أنها ترتبط بصورة أقوى مع المواد اللغوية والدينية لتشاركهما في بعض الأهداف العامة، ولكن الارتباط الأكبر مع مواد الاجتماعية لتداخلها وتكاملها في الأهداف العامة والخاصة؛ فالمواد الاجتماعية . خاصة التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية . في طبيعتها تعالج الإنسان وصلاته وعلاقاته في الماضي والحاضر داخل بيئته ، والعمل على تحسين هذه العلاقة والرفع من مستواها؛ فالجغرافيا تشرح لنا صلة بين الإنسان وبيئته في الوقت الحاضر ونتيجة هذه العلاقة من نشاط اقتصادي وما يقدمه هذا النشاط من إنتاج، أما التاريخ

(1) سر الحنتم عثمان علي، تدريس التاريخ، ص 11، 12.

فيدرس علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية والاجتماعية وتكن في فترات وعصور سابقة وما تصوره هذه العلاقة من أعمال مجيدة ومواقف مشرفة قام بها الأجداد مما يدعوا التلاميذ إلى الاعتزاز بأجدادهم وتجعلهم يدركون العلاقات الحاضرة في ضوء العلاقات الماضية، أما التربية الوطنية فتوضح لنا علاقة الإنسان ببيئته الاجتماعية وما ينشأ عن هذه العلاقة من أنظمة وقوانين وحقوق وواجبات⁽¹⁾.

من هنا نلاحظ تداخل العلاقات الإنسانية التي هي طبيعة المواد الاجتماعية بحيث يصعب فصلها مما جعل فريق من خبراء التربية والتعليم بنادي بضرورة الربط بينهما، ومن الأفضل أن يقوم مدرس واحد بتدريس الفروع الثلاثة (التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية) للفصل الواحد، خاصة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية من التعليم العام.

ب. مقترح توزيع مقررات التاريخ على السنوات الدراسية للتعليم العام:

أقترح أن يبدأ تدريس مادة التاريخ من الصف الأول على أساس ارتفاع مستوى إدراك التلاميذ للحقائق الاجتماعية نتيجة لتطور وسائل الاتصال والإعلام والترفيه؛ فالتلميذ المبتدئ اليوم أكثر تفتحاً وإدراكاً للأمور الاجتماعية من أجداده في السبعينيات مثلاً، وينبغي علينا استغلال هذه الظاهرة لتوفير الجهد والوقت، على أن تكون مادة التاريخ متداخلة مع مواد أخرى حتى الصف الرابع، ويمكن توضيح الخطة العامة لهذه الهيكلية في الآتي

الصفوف من الأول إلى الثالث الابتدائي: تدرس المادة على هيئة قصة مصورة، ومن الممكن أن تكون تبعا لتطبيقات مادة القراءة نظرا لتشابه الأهداف بينهما في تعويد التلميذ على القراءة والإلقاء السليم وغرس القيم الخلقية والأسس التاريخية، ومضمون هذه القصص يتركز على تاريخ الأنبياء منذ خلق سيدنا آدم وحتى بعثة سيدنا محمد، ومن هنا يلتقي منهج التاريخ بالتربية الإسلامية، وهاتان المادتان من المقررات الأساسية حالياً.

الصف الرابع: تاريخ الإنسان القديم في قارات العالم القديم، مع التركيز على المناطق والأمم التي ورد ذكرها في القرآن الكريم واختتام المنهج بتاريخ الجزيرة العربية، والاستعانة بالاكشافات الأثرية والدراسات التاريخية التي لا تتعارض مع ثوابت الشريعة الإسلامية.

الصف الخامس: التاريخ الإسلامي منذ بعثة الرسول وحتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين، مع فصل تمهيدي هدفه لفت نظر التلاميذ للفرق بين تاريخ الإسلام والتاريخ الإسلامي حيث أن جميع

(1) مكتب توجيه الاجتماعيات، الطرق الخاصة، ص 3،4

الرسول دينهم الإسلام، والمسلم الذي لا يؤمن بأحد هؤلاء الرسل لا يعد مسلماً، كما يتناول نبذة عن بلاد الحجاز قبيل بعثة الرسول.

الصف السادس: ويتناول تاريخ الدولتين الأموية والعباسية وانتشار الإسلام في عهدهما وازدهار الحضارة الإسلامية، إضافة إلى الاعتداءات المغولية والصليبية، مع التركيز على أوضاع ليبيا في تلك الفترة.

السنة الأولى الإعدادية: تاريخ الحضارات القديمة في منطقة العالم العربي والإسلامي، مع فصل تمهيدي يستهدف لفت نظر التلميذ لفائدة دراسة التاريخ، وتعريفه بتقسيمات عصور التاريخ، وإكسابه مهارة قراءة المخططات والخرائط التاريخية.

السنة الثانية الإعدادية: التاريخ الإسلامي منذ البعثة وحتى سقوط دولة المماليك انطلاقاً مما تم دراسته في السابق، مع دراسة الدول المستقلة في المشرق والمغرب الإسلامي بشكل مبسط، ودراسة الحضارة الإسلامية من حيث مقوماتها ومظاهرها.

السنة الثالثة الإعدادية: التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر: ويتناول تاريخ الدولة العثمانية ودول فارس وهند بشكل مبسط، كما يتناول الاعتداء الأوروبي على منطقة العالم العربي والإسلامي وموقف المسلمين منه والحرب العالمية الأولى والثانية وتطور الأحداث بينهما، مع التركيز في كل ما سبق على الجانب الليبي والقضية الفلسطينية.

السنة الأولى الثانوية: التاريخ الليبي منذ أقدم العصور وحتى احتلال الأسبان لطرابلس سنة 1510م، كما يحتوي على فصل تمهيدي يستهدف تحفيز الطالب على الاهتمام بدراسة التاريخ العام والوطني، وتوضيح فائدة هذا العمل، إضافة إلى المخطط الزمني للتاريخ الليبي العام منذ أقدم العصور حتى الوقت الحالي.

السنة الثانية الثانوية: التاريخ الليبي في الفترتين الحديثة والمعاصرة في إطار ما تم دراسته عن الدولة العثمانية، مع التركيز على القضايا التي تقوي اللحمة الوطنية وربط ليبيا بمحيطها العربي والإسلامي، تناول التاريخ الحضاري لليبيا من جوانبه الثقافية والاجتماعية والعلمية، مع توضيح خصائص المجتمع الليبي.

السنة الثالثة الثانوية: دروس مستفادة من التاريخ الإنساني، ويتناول بالدراسة مجموعة من القضايا العامة ذات القيمة الخلقية والإستراتيجية مثل؛ مثل الحرية، والعدالة، وتوحد الصف، وحب الوطن، أو ذات القيمة العلمية مثل تاريخ العلاقات الدولية، كما يتناول القسم الثاني نماذج من قضايا

الشعوب الإسلامية المعاصرة مثل قضية فلسطين، والمسلمين في وسط آسيا وكشمير والهند وكذلك محنة المسلمين في شرق آسيا والأخطار التي تواجه المسلمين في أفريقيا، والإسلام والمسلمين في المجتمعات الغربية.

وختاماً ...

فإن هذه الدراسة قد أكدت على عدة ملاحظات وتوصيات، من أهمها:

إن أسس التعليم العام في بلدان العالم الإسلامي . ومن بينها ليبيا . قد وضعت من قبل أعداء الدين والوطن من الذين كانوا يحتلون بقوة السلاح، ولم تستند إطلافاً إلى احتياجات المجتمع الحقيقية في التطوير والتنمية والتطوير أو تركز على جزء من ثقافة المجتمع الإسلامي.

أكثر المقررات التي استهدفت بتمنيع أهدافها والانحراف بها هي مقررات التربية الإسلامية والتاريخ.

حاليا يعاني المنهج المدرسي لمادة التاريخ من مشاكل جوهرية تراكمية نتيجة لاستغلاله سياسياً لتكريس ايديولوجيات محددة ومختلفة، وحتى بعد تعديل المنهج ليواكب تطورات ثورة فبراير هناك الكثير من المغالطات الخطيرة بين سطوره، مثلاً مقرر تاريخ الصف التاسع لاحظ اتجاه المنهج أثناء الحديث عن أصول القادة العثمانيين أو تطرقه لمسائل الخلاف الجهوي في تاريخ ليبيا المعاصر.

يجب البداية الحقيقية لإصلاح التعليم العام بإعادة تحديد الأسس وإعادة صياغة أهدافه العامة بناء عليها، وبشكل علمي وسليم، بحيث تنطلق تلك الأسس من احتياجات المجتمع والاستجابة للإشكاليات والعقبات التي تواجهه.

يجب وضع هيكلية محددة لمقررات التعليم العام تجسد الأهداف التربوية المختلفة من معرفية ومهارية ووجدانية وسلوكية سعياً لبناء الشخصية الجمعية المتكاملة والمنتزعة.

يجب العودة إلى هيكلية النظام التعليمي التي كانت منقذة قبل سنة 1985م، القائم على المراحل الثلاث . الابتدائية والاعدادية والثانوية . وكذلك النظام السنوي في الدراسة، وضرورة الفصل بين هذه المراحل.

يجب الفصل بين الجنسين في التعليم العام ابتداء من الصف الرابع الابتدائي نظراً للاعتبارات الشرعية والنفسية والتربوية والتعليمية والاجتماعية، نظراً لما للاختلاط من سلبيات خطيرة ستظهر آثارها في المدى البعيد على تلك الجوانب.

يجب إعادة تفعيل المعاهد المتوسطة التخصصية مثل معهد المعلمين والصحة والزراعة لاستيعاب

وتأهيل من لم تسمح له ظروفه من التلاميذ بمواصلة دراسته في المراحل الرئيسة للتعليم العام والعالي. يجب الأخذ في الاعتبار الخاصية التعبوية لمقرر التاريخ، تلك الخاصية التي يلعب فيها الهدف الوجداني دورا كبيرا، لتوجيهها الوجهة السليمة التي تخدم قضايا الوطن والأمة. يجب مراعاة التصنيف العلمي لمقرر التاريخ المدرسي بحيث يغطي الطيف الزمني والمكاني، وبما يتناسب مع العمر العقلي المفترض للمتعلم، سعيا لتوسيع الأفق المعرفي بالتركيز على مختصر التاريخ العالمي للخروج من قوقعة العقد والانعزال والتعصب الأيديولوجي والسياسي.

المراجع

- 1- أحمد حسين اللقاني وبرنس أحمد رضوان، تدريس المواد الاجتماعية، ط3، عالم الكتب (القاهرة، 1979م).
- 2- إسماعيل أحمد عمارة، الجذور التاريخية للظاهرة الإستشراقية، ط2، دار حنين(عمّان، 1992م).
- 3- المبروك عثمان أحمد وآخرون، أسس المناهج التعليمية، ط1، دار قتيبة (بيروت، 1989م).
- 4- جمال عبد الهادي مسعود ووفاء مُجّد رفعت، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ . منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ط1، الصديقية للنشر والتوزيع (الجزائر، 1989م).
- 5- رولاند دي ماركو، طليئة التعليم المحلي الحكومي في المستعمرات الإيطالية (1890 - 1937)، ترجمة: عبد القادر لمحيشي، ط1، مركز دراسات جهاد الليبيين (طرابلس، 1988م).
- 6- سر الختم عثمان علي، تدريس التاريخ، ط1، مكتبة الفلاح (الكويت، 1981م).
- 7- عارف البرجس، التوجيه الإسلامي للنشء في تربية الغزالي، ط2، دار الأندلس (بيروت، 1983م).
- 8- فرانثيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة: خليفة مُجّد التليسي، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع (طرابلس، 1984م).
- 9- لطفية القياي، دراسات تربوية، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان (مصراتة، 1986م).
- 10- مُجّد الهادي عفيفي، التربية والتغير الثقافي، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة، 1962م).
- 11- مكتب توجيه الاجتماعيات، مذكرة في الطرق الخاصة للمواد الاجتماعية، أمانة التعليم والتربية (طرابلس، 1979م).

كما تم الاستعانة غير المباشرة في الفكرة العامة ورصد ودراسة الوقائع بالمراجع التالية:

- 1- دروثي ج. بكيل، التحدي في تعليم الدراسات الاجتماعية.
- 2- علم الدين عبد الرحمن الخطيب، أساسيات طرق التدريس.
- 3- عبد الحميد السحبياني، فقه التاريخ.
- 4- عمر التومي الشيباني، فلسفة التربية الإسلامية.
- 5- عبد الله علوان، تربية الأولاد في الإسلام.